وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة

تخصص مالية ومحاسبة

ادارة اعمال

أشكال المقولاتية (انشاء مؤسسة جديدة ، شراء مؤسسة قائمة ، المقاولة الداخلية)

إعداد الطالبة : جعوط محمد امين

بولكور علاء الدين

مرزوقي عبد رؤوف

خلف الله مصعب

إشراف الأستاذ : فاروق بوريحان

السنة الجامعية : 2023-2024

فهرس المحتويات :

العنوان:	الصفحة :
المقدمة :	2
المبحث الاول : ماهية المقاولاتية :	3
المطلب الأول: تعريف المقاولاتية :	3
المطلب الثاني : خصائص المقاولة	3
المطلب الثالث: آثار المقاولة:	4
المبحث الثاني: إنشاء مؤسسة جديدة:	4
المطلب الاول : إنشاء مؤسسة من العدم:	4
المطلب الثاني : انشاء مؤسسة عن طريق التفريع:	5
المطلب الثالث : انشاء مؤسسة عن طريق الحصول على إمتياز و عن طريق انشاء الفروع :	5
الفرع الاول : انشاء مؤسسة عن طريق الحصول على إمتياز:	5
الفرع الثاني: إنشاء الفروع:	6
المبحث الثالث : شراء مؤسسة أو عمل قائم:	6
المطلب الاول : شراء مؤسسة في حالة جيدة:	6
المطلب الثاني : شراء مؤسسة تواجه صعوبات:	7
المطلب الثالث : المقاولة الداخلية:	7
الخاتمة :	9
المراجع:	10

المقدمة :

لقد عرف النظام الإقتصادي العالمي تطورات كبيرة يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في تباين المكانة التي احتلتها المقاولاتية حيث لم تحظ هذه الظاهرة باهتمام الباحثين والإقتصاديين إلا من فترة قريبة من الزمن وذلك بسبب تفوق نموذج المؤسسة الكبيرة والإزدهار الكبير الذي عرفه هذا الشكل من المؤسسات والذي أدى إلى تسليط كل الأضواء على المسير ومؤسسته الكبيرة وذلك على حساب المقاول ومؤسسته الصغيرة.

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من إهتمام الحكومات والعديد من الدول خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية.

المبحث الاول : ماهية المقاولاتية :

المطلب الأول: تعريف المقاولاتية :

تحاول ضمن هذا البحث عرض وتحليل مختلف النظريات القديمة والحديثة التي تناولت المقاولاتية بالرجوع إلى الجذور التاريخية لهذا المصطلح، لذلك نتطرق في عنصر أول للمقاولية في العصور الوسطى وهي الفترة التي لم يبدأ بالكتابة والبحث في مجال المقاول والمقاولية، ثم نتطرق في عنصرين آخرين للمدارس التي تناولت تحليل المقاول على أنه مجابه للأخطار ومجدد وذو قرار جيد، وذلك ضمن نظريات كل من كونتيون نايت شامبيتر وساي، ثم الجمع بين نظريات نايت وميزس وكل النظريات السابقة في فكرة أن المقاول هو محرك ومنشط للسوق، و أنه فرد يقظ. [1](اليمين فالتة , 2010)

و في عنصر آخر نتطرق للمقاول في النظريات الحديثة، يأتي على رأسها بيتر دروكر الذي يؤكد أن روح المقاولة هي سلوك وليست ملامح أو صفات شخصية لفرد ما، في حين يؤكد كاسون أن سلوك المقاول بعيد عن التكميم، وقد يعود تفسير ذلك للمدرسة السلوكية، وهنا وجدنا أن ماك ليلاند كان أبرز المنظرين في هذه المدرسة، وحاول بذلك تحديد الرغبة في تحقيق الذات كأهم عامل مفسر لسلوك المقاول، ثم تنتهي الدراسة إلى فترة الثمانينات من القرن الماضي التي يشهد فيها مصطلح المقاولية إهتماما كبيرا تترجم في تعدد الأبحاث حولها ضمن مختلف العلوم والتخصصات الإجتماعية والإنسانية إهتماما كبيرا تترجم في تعدد الأبحاث حولها ضمن مختلف العلوم والتخصصات الإجتماعية والإنسانية، مع تخلي بعض الشركات الكبرى على بعض الأنشطة غير الملائمة لتشغيلها، قدمت بذلك فرصا للمؤسسات الناشئة للإستثمار في تلك الأنشطة، وبهذا أصبحت المقاولة في بعض البلدان محور أساسي للتطور، ونمط حياة جذاب يمكن الأفراد من تحقيق ذواتهم، ويصبحوا أكثر إستقلالية وبمستوى معيشي أفضل.[2] (اليمين فالتة , 2010)

المطلب الثاني : خصائص المقاولة

رأس مال معقول، الأمر الذي يجلب الأفراد الذين يميلون للإبداع والإبتكار ويرغبون في الإشراف المباشر على أموالهم،

[1] اليمين فالتة، أنا لطيفة برني البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز الروح المقاولاتية، دراسة إستطلاعية عند طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيذر بسكرة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي، المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال 06/07/08 أفريل 2010

[2] اليمين فالتة لطيفة برني البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز الروح المقاولاتية، دراسة إستطلاعية عند طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيذر بسكرة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال جامعة بسكرة أيام 06/07/08 أفريل.2010.

الملكية الفردية أو العائلية أو الشراكة المحدودة، فكلما كان رأس المال منخفضا كلما كان بإمكان الشخص امتلاك مشروع يتماشى وقدراته ومهاراته,

إستقلالية الإدارة بحيث يكون صاحب المقاولة هو مديرها،

قلة التدرج الوظيفي بهذه المقاولات إعتبارا لعدد العاملين، مما يساعد على اتخاذ القرار بسهولة وسرعة، كما يمكن من استقرار اليد العاملة بها،

سرعة التكيف مع الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية.[3](صندرة صابي, 2009)

المطلب الثالث: آثار المقاولة:

أ . الآثار الإيجابية للمقاولات:

للمقاولة قدرة على المساهمة بشكل فعال في تنمية الدول لأنها قادرة على دعم مناخ المنافسة التي تمثل اللبنة الأساسية في أي تقدم كما تساهم في التخفيف من ظاهرة البطالة كظاهرة إجتماعية خطيرة تهدد أفراد المجتمع.[4](الجلودي محمد علي, 2014)

ب . الآثار السلبية للمقاولات:

- إتخاذ القرارت عادة مايتم دون دراسة كافية
- تأثير الفشل على فرع من فروعها.[5] (الجلودي محمد علي, 2014)

المبحث الثاني: إنشاء مؤسسة جديدة:

تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة عملية معقدة وغير متجانسة تختلف دوافعها من مقاول لآخر، فهناك من تتبلور لديه الفكرة عبر الزمن، وبعد دراسة مختلف الإحتمالات والبدائل يقوم باتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، وهناك من ينشئ مؤسسته بالصدفة وبدون القيام بدراسات مسبقة مثلا في حالة اكتشاف فرصة مربحة يقوم المقاول باستغلالها، كما أن هناك أيضا من يتخذ القرار وهو مجبر أو مضطر لأنها الطريقة الوحيدة لإيجاد عمل والإندماج في المجتمع.

---

[3]صندرة صابي، سيرورة إنشاء المؤسسة أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة , 2009,ص6-7

[4]الجلودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، سنة 20014-2015 ,ص 184

[5]الجلودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، سنة 20014-2015 ,ص 184

إن عملية إنشاء مؤسسة جديدة يمكن أن تتم وفق عدة طرق سنتطرق لأهمها فيما يلي:

المطلب الاول : إنشاء مؤسسة من العدم:

إن عملية إنشاء مؤسسة من العدم ليست بالأمر السهل، حيث تحتاج هذه المؤسسة إلى وقت كبير حتى تتمكن من إطلاق منتجها في السوق، وحتى تقنع المستهلكين به، وهذا الأمر يزداد صعوبة مع ارتفاع درجة الإبتكار في المنتج، وللتغلب على هذه الصعوبات يجب على المقاول تحديد إحتياجات المؤسسة بدقة خاصة المالية منها، كما أن عملية إنشاء المؤسسة في هذه الحالة تتطلب الكثير من العمل والجهد، والكثير من الصلابة والإصرار، بالإضافة إلى ضرورة توخي الدقة في تقدير الأخطار المحتملة.[6] (شلوف فريدة, 2009)

المطلب الثاني : انشاء مؤسسة عن طريق التفريع:

إن هذه الطريقة تسمح للعامل بإنشاء مؤسسته الخاصة والمستقلة أو بشراء مؤسسة موجودة بشكل مستقل عن مؤسسته الأصلية التي يغادرها، والتي تقدم له بالمقابل أشكالا مختلفة من الدعم والمرافقة وذلك بهدف التقليل من أخطاء الفشل.

إن هذه العملية تعتبر سهلة إذا ما قورنت بالسابقة، حيث تقوم المؤسسات بإنشاء أجهزة موجهة لحث ودعم موظفيها على إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ويمكن للأجراء السابقين والذين تحولوا إلى مقاولين في النشاط في مختلف المجالات سواء كانت تجارية أو صناعية وذلك بالإعتماد على المرافقة المقدمة لهم من مؤسساتهم السابقة والمتمثلة في تقديم الدعم المالي الضروري للإنطلاق في النشاط، أو الفني والمتمثل في مختلف الإستشارات التقنية، وكما يمكنها أيضا استغلال شبكات التوزيع الخاصة بها، الأمر الذي يقلل من أخطار الفشل التي تواجههم ويزيد من فرص نجاحهم. كما تمثل هذه العملية بالنسبة للمؤسسة الأصلية للمقاول طريقة للإبداع أو النمو يهدف من خلالها إلى اكتشاف نشاطات جديدة قريبة من النشاط الرئيسي للمؤسسة الأصلية وطريقة كذلك لإنجاز بعض النشاطات الحالية بشكل أفضل، ويمكن لها أيضا الاستفادة من هذه المؤسسات بإبرام علاقات تعاقدية معها، كالمقاولة من الباطن أو شراكة تسمح لها بالتمتع بمزايا تفضيلية مقابل الدعم الذي قدمته لها.[7](لونيسي ريم , 2015)

المطلب الثالث : انشاء مؤسسة عن طريق الحصول على إمتياز و عن طريق انشاء الفروع :

[6] شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة الإخوة منتوري, قسنطينة, 2009 , ص51.

[7] لونيسي ريم, المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، لنيل شهادة الماجستير، سنة 2015 , ص54 .

الفرع الاول : انشاء مؤسسة عن طريق الحصول على إمتياز:

يعتبر الإمتياز صيغة مهمة من أشكال إنشاء المؤسسات الجديدة، إذ عرف تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة بعد التأكد من حقوق الملكية في الدول المختلفة، يمثل الإمتياز نظاما تسويقيا يحتوي على اتفاقات قانونية تعطي الحق للمرخص له والمسمى أيضا الطرف الحاصل على الإمتياز بقيادة عمل يملكه وفق شروط وفترة متفق عليها مع الجهة المانحة لترخيص الإمتياز.

إن إنشاء مؤسسة وفق هذه الصيغة يسمح للمقاول بالإستفادة من دعم مهم مقدم من طرف المؤسسة المانحة للإمتياز مقابل دفع مبلغ معين، وبهذا الشكل تمثل اتفاقيات الإمتياز بأشكالها المتعددة سواء كانت الحصول على امتياز توزيع المنتج، أو امتياز تصنيعه، أو غيرها من الأشكال حلا للمقاولين الذين لا يملكون أفكارا خاصة، أو للذين لا يملكون الإمكانيات الضرورية للإبتكار، حيث يمكنهم إنشاء مؤسسات جديدة بالإستفادة من الخبرة المتراكمة لدى الأطراف والشركات المانحة للترخيص والتي لها تجربة تنتقل إلى جميع المشاركين في نظام الإمتياز.[8]

الفرع الثاني: إنشاء الفروع:

في هذه الحالة يعمل المقاول لصالح مؤسسة قائمة توكل له مشروعا ذو طبيعة مقاولاتية، الأخطار الشخصية التي يتحملها المقاول في هذه الحالة جد محدودة وفي المقابل يحظى هذا الأخير بامتيازات مماثلة لتلك الإمتيازات الممنوحة للإطارت أو المدراء . [9] (دباح نادية, 2012)

المبحث الثالث : شراء مؤسسة أو عمل قائم:

إن شراء مؤسسة قائمة يختلف عن إنشاء مؤسسة جديدة لأن المؤسسة موجودة في الأساس ولا حاجة لإنشائها، وفي هذه الحالة يمكن الاعتماد على ما تمتلكه المؤسسة من إمكانيات في الحاضر وعلى تاريخها السابق، وأيضا على هيكلها التنظيمي، مما يقلل من درجة عدم اليقين ومستوى الخطر، ومثلما هو عليه الحال في حالة إنشاء مؤسسة جديدة يمكن أن تتم عملية شراء عمل قائم من طرف فردا لحسابه الخاص أو من طرف مؤسسة قائمة في هذا النوع من النشاط نميز وجود حالتين وهما: (شلوف فريدة، مرجع سبق ذكره)

المطلب الاول : شراء مؤسسة في حالة جيدة:

[8] أنفال قادري, دور التكوين في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات، جامعة ورقلة، . سنة 2015,ص15.

[9] دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها 2000-2009 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2011/2012

في هذه الحالة تكمن الصعوبة في كيفية الحصول على معلومات تتعلق بوجود مؤسسة في صحة جيدة للبيع، ومن ثم يجب على المقاول إمتلاك موارد مالية معتبرة كافية لشرائها، خاصة أن سعر السوق لهذه المؤسسات قد يكون مرتفعا، ومن الضروري أيضا إمتلاك المهارات الجيدة وتجربة ناجحة في التسيير.

المطلب الثاني : شراء مؤسسة تواجه صعوبات:

في هذه الحالة يجب أن يكون المقاول على دراية بالإلتزامات القانونية التي تقع على عاتقه نتيجة شراء مؤسسة تمر بمثل هذه الوضعية وذلك طبعا في حالة ما إذا كانت الصعوبات التي تواجهها معلنة كما أن إمتلاك علاقات طيبة مع المتعاملين الأساسيين في القطاع يعتبر شرطا أساسيا للنجاح في هذه العملية، و وبالرغم من إنخفاض ثمن هذه النمط من المؤسسات مقارنة مع المؤسسات ذات الوضعية الجيدة، إلا أنها تتطلب هي الأخرى ضخ أموال كبيرة فيها حتى تتمكن من معاودة نشاطها والوصول إلى حالة الإستقرار، وتتطلب أيضا إمتلاك معرفة وخبرة جيدتين في التعامل مع حالات الأزمات، والعمل بسرعة من أجل إعادة بناء الثقة مع الموظفين، الزبائن الموردين ومختلف الشركاء. (شلوف فريدة، مرجع سبق ذكره)

المطلب الثالث : المقاولة الداخلية:

لقد تزايد إهتمام المؤسسات بشكل كبير بهذا النوع من النشاطات خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها محيطها والتي يصعب التحكم فيها، فمن خلال المقاولة الداخلية والتي تعني تنظيم المشاريع داخل المنظمات القائمة تستطيع المؤسسة مواكبة هذه المستجدات والتكيف معها وبشكل سريع، كما يمكنها أيضا العمل على تطوير وتنويع منتجات بشكل دائم ومستمر عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار. تعتبر المقاولة الداخلية مخرجا للمؤسسات يمكنها من تفادي الإنعكاسات السلبية لتزايد ميول الأفراد إلى العمل الحر والإستقلالية، حيث وجدت هذه الأخيرة في اللجوء إلى المبادرة بإنشاء مشاريع جديدة إلى جانب مشاريعها السابقة والتي لا تتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة حلا يمكنها من تشجيع روح المبادرة لدى الموظفين الذين يتمتعون بميول للمقاولاتية، وبالتالي توظيف طاقاتهم واستغلال إمكانياتهم وأفكارهم البناءة لصالحها، هذا النوع من المواقف المقاولاتية بإمكانه المساهمة في إخراج المؤسسة من حالة الجمود ونقص الإبداع التي تعيشها.

ومن أجل تطوير المقاولة الداخلية يجب توفر مجموعة من الشروط نلخصها فيما يلي:

تشجيع التجربة والعمل على خلق جو يسمح بوقوع الخطأ والفشل داخل المؤسسة يجب على المؤسسة توفير الموارد الضرورية للمشاريع الجديدة وتسهيل عملية الحصول عليها، يجب تشجيع العمل الجماعي المنظم حيث يعمل الأفراد المتخصصون في مجال السلعة الجديدة معا بغض النظر عن الدائرة التي يعملون فيها داخل المؤسسة يحتاج المقاول الذي يعمل لصالح مؤسسة ما إلى أن يكافأ بشكل

جيد على كل الجهد والطاقة التي بدلها في تطوير المشروع الجديد، ويجب وضع أهداف أداء عريضة يكافأ المقاول إذا ما حققها، وأفضل المكافآت في المشروعات الجديدة هي منح المقاول حصة سهمية لقاء جهده وفعاليته في إنجاح المشروع.

يجب على الإدارة العليا في المؤسسة مساندة المشروع القائم ماديا ومعنويا والعمل على توفير المصادر المالية والبشرية اللازمة، وبدون الحصول على مثل هذه المساندة، لا يمكن توفير بيئة مناسبة للمقاولة الداخلية.[10] (شلوف فريدة، مرجع سبق ذكره)

[10] شلوف فريدة، مرجع سبق ذكره من 56.

الخاتمة :

المقاولاتية هي مجموعة من الصفات والمهارات التي تسمح للفرد بإنشاء وإدارة مشروع تجاري ناجح. وهي تشمل الصفات الشخصية مثل المبادرة والمخاطرة والقدرة على الابتكار، بالإضافة إلى المهارات المهنية مثل إدارة الأعمال والتسويق والتمويل.

تلعب المقاولاتية دورًا مهمًا في الاقتصاد، حيث أنها تساهم في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. كما أنها تلعب دورًا في التنمية الاجتماعية، حيث أنها توفر فرصًا للأفراد للتعبير عن أنفسهم وتحقيق أهدافهم.

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تساهم في تنمية المقاولاتية، مثل التعليم والتدريب ودعم الحكومة. كما أن الثقافة العامة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا، حيث أن الثقافات التي تقدر المبادرة والمخاطرة تميل إلى دعم المقاولاتية بشكل أكبر.

المراجع:

1. اليمين فالتة، أنا لطيفة برئي البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز الروح المقاولاتية، دراسة إستطلاعية عند طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيذر بسكرة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي، المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال 06/07/08 أفريل 2010
2. اليمين فالتة لطيفة برني البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز الروح المقاولاتية، دراسة إستطلاعية عند طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيذر بسكرة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال جامعة بسكرة أيام 06/07/08 أفريل.2010.
3. صندرة صايبي، سيرورة إنشاء المؤسسة أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة , 2009,ص6-7
4. الجلودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، سنة 20014-2015 ,ص 184
5. الجلودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، سنة 20014-2015 ,ص 184
6. شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة الإخوة منتوري, قسنطينة, 2009 , ص51.
7. لونيسي ريم, المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، لنيل شهادة الماجستير، سنة 2015 , ص54
8. أنفال قادري, دور التكوين في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات، جامعة ورقلة، . سنة 2015,ص15.
9. دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها 2000-2009 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2011/2012
10. شلوف فريدة، مرجع سبق ذكره من 56.